

## الجيش يساند السيسي في «لعبة التوفير»



الاسناد المباشر وإخفاء التفاصيل المالية وادعاء التوفير تحمّلها شبهات مالية (أي بي إيه)

بتكلفة تريليون و40 مليار جنيه بدلاً من تريليون و400 مليار (فارق 360 ملياراً) لم يتحدث عن آلية التوفير التي اتبعتها في تنفيذ المشروعات، وتحديد الأولويات لتنفيذها، في وقت يسود فيه الغموض حول آلية إسناد المشاريع إلى الجيش.

إذاً، يدعي السيسي بأنه وفر 360 مليار جنيه عبر إسناد المشروعات عبر «الأمر المباشر» إلى القوات المسلحة التي توسعت في زيادة أعداد المقبولين في التجنيد الإجباري، من أجل استيعاب تنفيذ المشروعات، وذلك بالاعتماد على أجور زهيدة يتقاضاها المهندسون الذين لم يكمل غالبيتهم تعليمهم وعملوا في الجيش لمدة عامين أو ثلاثة أعوام وهم يتقاضون رواتب أقل من 50 دولاراً شهرياً، مع أن هؤلاء يعملون لأكثر من 12 ساعة يومياً. كذلك تتعاقد «الهيئة» بالأمر المباشر أيضاً مع شركات أخرى من أجل تنفيذ أجزاء من المشروعات ضمن أوقات محددة مع وضع شروط قاسية في حال التأخير في التنفيذ.

رئيس إشراف «الهيئة الهندسية للقوات المسلحة»، اللواء كامل الوزير، تحدث من جانبه في نطاق محدود للغاية عن تكلفة المشروعات، فالمهم بالنسبة إليه سرعة التنفيذ وجودته، لأن الرئيس الذي يكلفه في أحيان كثيرة أمام الكاميرات وخلال جولاته الميدانية يجعله يدفع مبالغ مالية أكبر لإنجاز التنفيذ في زمن السيسي المطلوب، بالإضافة إلى الاستعانة بعدد أكبر من الشركات وسداد مستحقاتها سريعاً، وبالدولار الأميركي، علماً بأنها مشروعات يمكن تنفيذها على مدى زمني أطول لضمان الدقة والجودة. وإن غضضنا النظر عن التفاصيل المالية والزمنية واللوجستية، فحتى الآن لم ينفذ أي مشروع بخلاف ما تنفذه «الهيئة الهندسية» أو تشرف عليه كليا، وهو ما يعني تعطيل كل أجهزة الدولة المشروعات الخدمية

جيش مصر. حاميتها وأساس الاستقرار فيها كما تؤكد المنظومات المصرية المتتالية في الحكم. ليس سمساراً فقط. بل هو «هاكتة» عمل تعطي أجوراً زهيدة وظالمة للواقفين تحت سطوة التجنيد الإجباري وتحولوا إلى عمال. كلهم خدم لطموح عبد الفتاح السيسي. الذي يسوّق لفكرة أنه بالاعتماد على الجيش. وفر أموال الدولة

### القاهرة - الأخبار

لا يتوقف الرئيس المصري، عبد الفتاح السيسي، عن الحديث عن إنجازاته في غالبية خطاباته. لعل «الإنجاز» الذي لم يُحك عنه كثيراً، هو «توفير الأموال»، وخاصة أن «الجنرال» لم يوضح طريقه في التوفير، مع أنها طرق وسعت دخول القوات المسلحة في المشروعات لتنفيذها بأقل التكاليف، علماً بأن دخول الجيش على خطوط التنفيذ



### بات الجيش دولة أخرى ويعمل في مشاريع في الأصل حديثة

مشاريع عدة ومن دون مناقصات في أحيان كثيرة، يحمل مخالفات قانونية واضحة.

حديث السيسي عن إنجازاته في توفير الأموال في المشروعات الكبرى تحت إشراف «الهيئة الهندسية للقوات المسلحة»، مع التدقيق والتمحيص، لا يحمل سوى مبالغ في الأرقام التي يحكى عن توفيرها. فالرئيس الذي تكلم الأسبوع الماضي عن مشروعات



### فلسطين

## حراس الأقصى «خرطوشة» الأردن لتأكيد سيادته على المسجد!

الإبعاد عن الأقصى الذي هو مكان عمله، كما حدث مع حارسين تدخلوا في منع مستوطنين من أداء ما يسمى «الإنصاف المقدس» خلال عيد الفصح الأخير. وفرضت شرطة العدو إبعاد الاثنين عن المكان لمدة 15 يوماً. وقد يكون إبعاد الحراس عن الأقصى بطريقة غير مباشرة، أي توقف سلطات الاحتلال تجديد تصاريح الدخول إلى الأراضي المحتلة لحملة هويات السلطة الفلسطينية منهم، كما حدث مع ثمانية حراس. كل ذلك يطرح السؤال عن الهدف من توظيف هذا العدد الكبير من الحراس، وإعلان الحاجة إلى أعداد أخرى، ثم التراجع عن ذلك. كما يتزامن مع قضية تركيب كاميرات المراقبة في الأقصى، وهو المشروع الأردني الذي توقف بعدما أثبتت شكوك حول الهدف منه.

وتختلف أماكن سكن الحراس الأساسية، فهي تتوزع على غالبية المناطق في مدينة القدس المحتلة، في حين أن الغالبية منهم يسكنون في البلدة القديمة، وهم تصل نسبتهم إلى ما يقارب 40% من المجموع. والآخرين يسكنون في مناطق الضفة الخاضعة للسلطة، ولكن هؤلاء هم من الحراس القدامى حاملي الهويات الفلسطينية، الذين يجدون صعوبة

المقاولون العرب التي تعد الشركة الأولى في أفريقيا لتنفيذ المشروعات العملاقة، باتت تعاني محدودية المشروعات التي تسند إليها في مقابل ما يسند إلى الجيش، كأن الأخير بات بشركاته وقواته دولة أخرى تعمل بمحاذاة الحكومة. أما إشكالية الإسناد بالأمر

التي تحدد مدد زمنية لها، عادة لا تنتهي فيها بالضبط، برغم توفير المخصصات المالية لإنجازها. أهم مثال على هذه المقارنة، مشاريع الإسكان المتوسط التي طرحتها وزارة الإسكان، ومشروعات الري في عدد كبير من المحافظات المصرية، علماً بأن شركات كبرى مثل

بعدد أكبر، وذلك بسبب تدخلها اقتحامات للمستوطنين، مشيراً إلى أنه «يرافق المقتحمين عدد من الحراس الذين يرصدون اعتداءاتهم، أو إذا حاول أدهم أداء الصلاة فيه». ورغم الانتشار الواسع للحراس من الناحية الجغرافية، فصلاحياتهم تبقى محدودة في إطار تدخلهم لصد اعتداءات المستوطنين، فالشرطة الإسرائيلية تفرض عليهم تجنب التدخل في منع المستوطنين من «الصلاة» في المسجد أو تغيير سير الاقتحام، لذلك يقتصر دور الحراس هنا على إبلاغ أحد أفراد الشرطة التي ترافق المستوطنين

راتب الحارس 1300 دولار تحضه الاردن منه الف والباقي تحضه السلطة (أي بي إيه)



التابعة له في القدس، وذلك بطلب من المدير العام للأوقاف في المدينة، الشيخ محمد عزام الخطيب. ولوحظ ارتفاع عدد موظفي الأوقاف خلال الفترة المذكورة من 500 موظف إلى 850، وسيصل عددهم خلال العام الجاري إلى 1100، كما يقول مدير المسجد الأقصى، عمر الكسواني. يضيف الكسواني، في حديث إلى «الأخبار»، أنهم «سيعملون خلال الأسابيع المقبلة حاجتهم إلى مزيد من الموظفين في القطاعات المختلفة في الدائرة، من سدنة وحراس وغيرهم».

وقسم «حراس الأقصى» من أكثر الأقسام التي سجلت نسبة توظيف في المسجد، فخلال عامين فقط عيّنت دائرة الأوقاف 120 حارساً جديداً، ليصل عددهم إلى 250. ويوضح الكسواني أن دائرة الأوقاف وجدت في السابق صعوبة في تعيين حراس جدد، ولم يكن بمقدورها تعيين حراس بديل في حال وصول أحد الحراس القدامى إلى سن التقاعد. ما هي مهمة الحراس؟ يشرح الكسواني أنه خلال ورديات الحراسة الثلاث (الصباحية والمسائية والليلية) يتوزعون على جميع الأبواب والمصليات، فيما تحظى الورديتان الصباحية والمسائية

«المس» بالمسجد الأقصى يعدّ مسألاً بالأمن القومي الأردني! دوماً تفنّه مسؤولون ونواب أردنيون بهذه العبارة. بل أضافوا عليها القيمة الجغرافية للمكان. على أنه جزء من المملكة الهاشمية. فيما على الأرض لا تواجه إسرائيل إلا بالشجب أو الاستنكار. وقد يغيبان أحياناً. بجانب ذلك، تزيد عقبات عدد موظفيها في المسجد. وبخاصة الحراس

### القدس المحتلة محمد عبد الفتاح

الاعتراضات الفعلية للأردن على ما تمارسه إسرائيل من انتهاكات بحق الأقصى، تكاد تكون معدومة. فبعد محاولة اغتيال الحاخام الإسرائيلي يهودا غليك، عام 2014، وإغلاق المسجد إثر العملية، تشجعت عفتان فسحبت سفيرها لدى تل أبيب، ولید عبيدات، الذي عاد لاحقاً. في أعقاب ذلك، بدأ الأردن زيادة أعداد الموظفين في دائرة الأوقاف الإسلامية